رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تسهيل الامتثال الضريبي:

دراسة حالة مؤسسة نوربانتور

Digitalization of Tax Administration in Algeria and Its Role in Facilitating Tax Compliance:

A Case Study of Nour Peinture Company

سليلة مالية

جامعة الجزائر 3، الجزائر

slilamalia92@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2026/09/03 **تاريخ القبول: 2026/10/01** **تاريخ النشر: 2026/11/20**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور رقمنة الإدارة الجبائية في تسهيل الامتثال الضريبي للمؤسسات الاقتصادية. وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مدعماً بدراسة حالة لمؤسسة نور بانتور قصد الوقوف على واقع تطبيق الرقمنة الجبائية وأثرها على الممارسات الضريبية داخل المؤسسة.

وقد أظهرت النتائج أن الرقمنة ساهمت في تبسيط الإجراءات الجبائية، وتقليص الوقت والجهد، وتحسين كفاءة وشفافية الخدمات الجبائية. كما أظهرت الدراسة التطبيقية أن استخدام منصة "جبايتك" مكّن المؤسسة من التصريح وتسديد مختلف التزاماتها الجبائية إلكترونياً وفي الآجال القانونية المحددة، وعليه أكدت الدراسة أن رقمنة الإدارة الجبائية تعد أداة فعالة لتحسين الأداء الجبائي وتعزيز الامتثال الضريبي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: رقمنة، تحول الرقمي، إدارة جبائية، امتثال ضريبي.

تصنيف JEL: H26، H83، O33، H20، D73.

Abstract:

This study aims to highlight the role of tax administration digitalization in facilitating tax compliance for economic enterprises. It adopts a descriptive-analytical approach supported by a case study of Nour Bantour Company in order to examine the reality of implementing tax digitalization and its impact on tax practices within the institution.

The results showed that digitalization has contributed to simplifying tax procedures, reducing time and effort, and improving the efficiency and transparency of tax services. The applied study also revealed that the use of the "Jibaytic" platform enabled the company to declare and pay its various tax obligations electronically and within the legally prescribed deadlines. Accordingly, the study confirmed that the digitalization of tax administration constitutes an effective tool for improving tax performance and enhancing tax compliance in Algeria.

Keywords: Digitalization; Digital Transformation; Tax Administration; Tax Compliance.

JEL Classification: H26, H83, O33, H20, D73.

1. مقدمة:

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي تشهدها الجزائر، اتجهت الدولة إلى تبني الرقمنة كخيار استراتيجي لتحديث مختلف الإدارات العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين. وتُعد الإدارة الجبائية من أهم القطاعات التي شملتها هذه الإصلاحات، نظراً للدور الحيوي الذي تؤديه في تعبئة الموارد المالية للدولة وتمويل الخزينة العمومية.

وفي هذا الإطار، عملت الجزائر على إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تسيير الإدارة الجبائية من خلال إطلاق العديد من المنصات والخدمات الإلكترونية، بهدف تبسيط الإجراءات، وتسريع المعاملات، والحد من التعقيدات التي كانت تواجه المكلفين بالضريبة. مما يثير تساؤلات حول مدى تأثير الرقمنة في تسهيل الامتثال الضريبي لدى المؤسسات.

الإشكالية:

ومن هنا تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على تسهيل الامتثال الضريبي في مؤسسة نوربانتور؟

وللإحاطة أكثر بالموضوع ومحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية ارتأينا ضرورة تجزئة هذه الأخيرة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهية رقمنة الإدارة الجبائية؟ وما أهميتها؟
2- ما طبيعة العلاقة بين الرقمنة والإدارة الجبائية؟
3- إلى أي مدى ساهمت الرقمنة في تعزيز امتثال مؤسسة نور بانتور لالتزاماتها الضريبية؟

وفي ضوء إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية يمكننا أن نقدم بعض الإجابات المؤقتة لأسئلة البحث وهي كما يلي:

1- تُعد رقمنة الإدارة الجبائية عملية تحويل مختلف الإجراءات والخدمات الجبائية من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني، وتكمن أهميتها في رفع كفاءة التسيير، تقليص التكاليف، وتسريع إنجاز المعاملات .
2- توجد علاقة تكاملية وإيجابية بين الرقمنة والإدارة الجبائية، حيث تسهم الرقمنة في تطوير أداء الإدارة الجبائية ورفع مستوى فعاليتها وكفاءتها .
3- يساهم تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية في تبسيط الإجراءات الجبائية لمؤسسة نور بانتور من خلال تسهيل التصريح والدفع وتقليل الأخطاء الإدارية.

أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية والتي تتجلى في الربط بين الرقمنة والإدارة الجبائية باعتبار أن استخدامها له أثر مباشر على تحسين الأداء الإداري وتسهيل امتثال المكلفين بالتزاماتهم الضريبية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية وبيان أهميتها ودورها في تطوير الأداء الإداري، إضافة إلى تحليل أثرها في تبسيط الإجراءات الجبائية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، كما تسعى إلى قياس مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في تعزيز الامتثال الضريبي داخل مؤسسة نور بانتور.

المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل عرض ما هو متوفر من معلومات حول رقمنة الإدارة الجبائية وأثر استخدامها في تحسين الأداء الإداري وتسهيل الامتثال الضريبي، بالإضافة إلى اعتماد منهج دراسة حالة الذي يُمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع ومحاولة تجسيد الجانب النظري في مؤسسة نور بانتور.

2.الإطار المفاهيمي للرقمنة والإدارة الجبائية:

سنتطرق فيما يأتي إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالرقمنة وكذا الإدارة الجبائية من خلال ذكر مفهومها وأهدافها والوظائف التي تقوم بها، وذلك على النحو التالي:

1.2. مفهوم الرقمنة

الرقمنة هي تحويل مختلف أشكال المعلومات والوثائق والإجراءات من صيغتها الورقية أو المادية إلى صيغة رقمية تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بما يتيح حفظها ومعالجتها واسترجاعها وتبادلها بكفاءة، مع تطوير أساليب العمل وتحسين جودة الأداء في المجالات المختلفة(Rogers, 2016, p. 27) .

كما تُعرَّف على أنها: "عبارة عن توظيف التقنيات الحديثة لنقل البيانات والعمليات والخدمات من الشكل التقليدي إلى نظم إلكترونية مترابطة، الأمر الذي يساهم في رفع الكفاءة، وتيسير الوصول إلى المعلومات، وتسريع تنفيذ المعاملات") .الفتاح , 2019, p. 61)

وتُعرف أيضا: "إدماج التكنولوجيا الرقمية ضمن الأنشطة الإدارية والاقتصادية، بهدف تحديث طرق العمل التقليدية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للأفراد والمؤسسات". (Venkatraman, 2017, p. 15)

وتشير الرقمنة بشكل أساسي إلى تحويل الوثائق والخدمات والبيانات إلى صيغة رقمية قابلة للحفظ والمعالجة والتداول عبر الوسائط الإلكترونية، بما يضمن الدقة والسرعة مع تقليل التكاليف والجهد .(بوقرة، 2021، صفحة 40)

وبالتالي يمكن أن نعرف الرقمنة بأنها عملية تحويل ودمج مختلف المعلومات والوثائق والخدمات من شكلها التقليدي إلى صيغة رقمية تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بما يتيح معالجتها وتبادلها بسهولة، ويساهم في تحسين طرق العمل ورفع جودة الخدمات مع تقليل الوقت والتكلفة.

2.2 . مفهوم الإدارة الجبائية

الإدارة الجبائية هي هيئة إدارية تابعة للدولة تتولى تنفيذ القوانين الجبائية، وتشرف على جمع الضرائب والرسوم، ومتابعة التصريحات الجبائية ومراقبتها، إضافة إلى معالجة النزاعات المرتبطة بالضريبة، بهدف ضمان تمويل الخزينة العمومية وتحقيق المساواة والعدالة بين المكلفين بالضريبة. (طالب، 2018، صفحة 74)

كما تُعرف بأنها: "جهاز يضم مختلف المصالح والهيئات التابعة للدولة، يتكفل بتطبيق السياسة الجبائية من خلال تحديد الضرائب وتحصيلها، إضافة إلى مراقبة مدى التزام المكلفين بأحكام التشريع الجبائي". (بعلي، 2017، صفحة 55)

وتُعرف أيضا: "الجهة الإدارية المسؤولة عن تنفيذ القوانين الضريبية، وجمع الإيرادات الجبائية، مع متابعة المكلّفين بالضريبة والتأكد من احترامهم لالتزاماتهم القانونية". (James, 2015, p. 42)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الإدارة الجبائية هي جهاز إداري تابع للدولة يتكفل بتطبيق النظام الجبائي، من خلال تنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بالضرائب، وتحصيل الإيرادات الجبائية، ومتابعة المكلّفين بالضريبة عبر الرقابة والتحقق من مدى احترامهم لالتزاماتهم القانونية، إضافة إلى معالجة الملفات والنزاعات ذات الطابع الضريبي، بما يضمن استقرار الموارد المالية العمومية ودعم توازنات الدولة المالية.

هأهداف الإدارة الجبائية

تتمثل أهداف الإدارة الجبائية فيما يلي: (مرزوق، 2019، صفحة 118)

- **تعبئة الموارد الجبائية بفعالية:** تسعى الإدارة الجبائية إلى ضمان تحصيل الضرائب والرسوم بصورة منتظمة ودقيقة، مع العمل على توسيع القاعدة الجبائية وتحسين نسب التحصيل، وتقليص الفجوة بين المبالغ المستحقة وتلك المحصلة فعليًا .
- **توسيع الوعاء الجبائي:** ويتحقق ذلك من خلال إدماج المكلفين غير المسجلين أو غير المصرّحين، إلى جانب محاربة النشاطات غير الرسمية، بما يسمح بزيادة عدد الخاضعين للضريبة وتعزيز العدالة الجبائية .
- **تعزيز الامتثال الجبائي الطوعي:** تعمل الإدارة الجبائية على تشجيع المكلفين على الالتزام الطوعي بالتصريح والدفع، وذلك عبر تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقديم الإرشاد، وتطوير الخدمات الرقمية لتقليل الأخطاء وتحسين الامتثال .
- **مكافحة التهرب والغش الجبائي:** يشمل هذا الدور تفعيل الرقابة الجبائية، وإجراء عمليات التدقيق، وتبادل المعلومات، إضافة إلى توظيف النظم المعلوماتية لرصد المخاطر والحد من التلاعب بالتصريحات الجبائية .
- **تحقيق العدالة الجبائية:** يرتكز النظام الجبائي على توزيع العبء الضريبي بما يتناسب مع القدرة المالية للمكلفين، مع ضمان المساواة أمام الضريبة ومنع أي امتيازات غير مبررة .
- **عصرنة الإدارة الجبائية:** تعتمد الإدارة في هذا المجال على الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات لتحسين الأداء، من خلال اعتماد التصريح والدفع الإلكتروني، والأرشفة الرقمية، وربط قواعد البيانات .
- **تحسين جودة الخدمة العمومية الجبائية:** ويتجسد ذلك في تقليص آجال معالجة الملفات، وتبسيط الإجراءات، وتحسين استقبال المكلفين، إضافة إلى توفير خدمات رقمية عن بعد .
- **تعزيز الشفافية وبناء الثقة:** يتم ذلك عبر وضوح النصوص الجبائية، وتبسيطها، وتوفير المعلومات للمكلفين، مع تقليل التدخل البشري في المعاملات الحساسة قدر الإمكان .
- **دعم الاستقرار المالي للدولة:** تساهم الإدارة الجبائية في ضمان استمرارية تمويل الخزينة العمومية، بما يسمح بتمويل النفقات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية .

وعليه تسعى الإدارة الجبائية إلى تحقيق توازن بين تحصيل الموارد المالية للدولة وضمان العدالة والشفافية وتبسيط الإجراءات عبر عصرنة أساليب العمل.

4.2 وظائف الإدارة الجبائية

يوجد عدة وظائف للإدارة الجبائية يمكن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي: (عدون، 2016، صفحة 121)

- **وظيفة التحصيل الجبائي:** تتمثل في جمع الضرائب والرسوم المستحقة قانونًا من المكلفين، وضمان تحويلها إلى الخزينة العمومية في الآجال المحددة، بما يساهم في تمويل النفقات العامة للدولة .
- **وظيفة الرقابة الجبائية:** تهدف إلى التأكد من صحة ودقة التصريحات الجبائية المقدمة، والكشف عن حالات التهرب أو الغش الجبائي، وذلك من خلال الرقابة المكتبية والميدانية وعمليات التدقيق .
- **وظيفة التسيير والإدارة:** تشمل تنظيم وتحديث ملفات المكلفين، تسجيلهم، معالجة التصريحات الجبائية، وتسيير قواعد البيانات بما يضمن دقة المعلومات وسهولة استغلالها .
- **وظيفة التقدير الجبائي:** تتعلق بتحديد الوعاء الضريبي والأساس الخاضع للضريبة وفقًا للتشريع الجبائي المعمول به، مع احتساب المبالغ المستحقة بشكل دقيق ومنظم .

- **وظيفة تسوية المنازعات الجبائية**: تتمثل في دراسة ومعالجة الشكاوى والطعون المقدمة من طرف المكلفين، وإيجاد حلول للنزاعات الجبائية سواء على المستوى الإداري أو عبر الجهات المختصة .
- **وظيفة الإعلام والمرافقة الجبائية**: تهدف إلى تعريف المكلفين بحقوقهم وواجباتهم الجبائية، وتقديم التوجيهات اللازمة لتحسين الامتثال وتسهيل العلاقة بينهم وبين الإدارة الجبائية .
- **وظيفة التحديث والرقمنة**: تتمثل في اعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة في تسيير العمل الجبائي، مثل التصريح والدفع الإلكتروني، والأرشفة الرقمية، وربط وتكامل الأنظمة المعلوماتية .

3. رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر

سيتم التطرق في هذا المحور تبيان مفهوم ومظاهر رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر وأثرها على الامثتال الضريبي

1.3 مفهوم الرقمنة في الإدارة الجبائية

تُعرَّف الرقمنة في الإدارة الجبائية بأنها عملية إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير النظام الضريبي، من خلال تحويل مختلف الإجراءات الجبائية التقليدية إلى إجراءات رقمية تشمل التصريح الجبائي، الدفع الإلكتروني، المراقبة الجبائية، وتبادل المعلومات بين مختلف المصالح. ويهدف هذا التحول إلى تحسين فعالية الإدارة الجبائية، رفع مستوى الشفافية، تسهيل الامتثال الضريبي، وتقليل التهرب الجبائي، إضافة إلى عصرنة طرق العمل داخل الإدارة العمومية. (الصميدعي، 2018، صفحة 45)

كما تُفهم الرقمنة في هذا السياق على أنها إعادة تنظيم شاملة للوظائف الجبائية اعتماداً على الأنظمة المعلوماتية، بما يسمح بتسيير أكثر دقة وسرعة للمعطيات الجبائية وتحسين جودة الخدمة العمومية الجبائية. (عرابة، 2017، صفحة 112)

وتُعتبر كذلك بأنها: "تحول الإدارة الضريبية نحو أنظمة إلكترونية متكاملة تسمح بإدارة فعالة للبيانات الجبائية وتقليل الأخطاء البشرية". (محرزي، 2016، صفحة 98)

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الرقمنة في الإدارة الجبائية هي إعادة هيكلة شاملة لطرق العمل داخل الإدارة الجبائية بالاعتماد على الحلول الرقمية، وذلك بهدف تحسين الأداء الإداري وتسهيل تقديم الخدمات الجبائية.

2.3 مظاهر رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر و أثرها على الامتثال الضريبي

تُجسد رقمنة الإدارة الجبائية الجزائرية انتقالًا نوعيًا من نموذج تقليدي قائم على المعاملات الورقية إلى نموذج حديث، ويظهر هذا التحول من خلال مجموعة من الأنظمة الرقمية التي تعتمدها الإدارة الجبائية لمعالجة كل العمليات المرتبطة بالضرائب (التصريح، التحصيل، المراقبة، الإحصاء)، عبر استخدام قواعد البيانات والتطبيقات الإلكترونية، وفيما يلي سنتطرق لأهم أنظمة المعلومات في الإدارة الجبائية الجزائرية.

1.2.3 نظام المعلومات الإلكتروني "جبايتك"

يُعد نظام جبايتك من أهم المشاريع الهيكلية التي أطلقتها الإدارة الجبائية في إطار برنامج عصرنة المالية العامة، حيث يمثل نظام معلومات جبائي متكامل يهدف إلى تغطية مختلف العمليات الجبائية ضمن منصة رقمية موحدة

ويقوم هذا النظام على بنية معلوماتية مركزية تسمح بربط مختلف المصالح الجبائية (المديريات، المراكز الجبائية، المفتشيات)، ما يضمن تدفق المعلومات بشكل لحظي ودقيق. كما يعتمد على مبدأ توحيد قاعدة البيانات الخاصة بالمكلفين، وهو ما يحد من ازدواجية المعلومات.

ومن بين الوظائف الأساسية لهذا نظام نذكر: (جبايتك التصريح والدفع عن بعد، 2026)

- تسجيل المكلفين ومنحهم رقم التعريف الجبائي (NIF)
- إدارة التصريحات الجبائية إلكترونيًا
- متابعة عمليات التحصيل والدفع الإلكتروني لمختلف الضرائب والرسوم
- تمكين المكلف من الوصول إلى استمارات التصريح المودعة والاطلاع عليها قبل تأكيد إرسالها.
- دعم عمليات الرقابة الجبائية
- إعداد الإحصائيات والتقارير.

هذا ما ساهم في تقليل الاعتماد على الوثائق الورقية، وتسريع معالجة الملفات، وتحسين جودة البيانات، الأمر الذي يعزز فعالية الإدارة الجبائية ويدعم اتخاذ القرار المبني على معلومات دقيقة

وأحدث نظام **جبايتك** تأثيرًا مهمًا على مستوى الامتثال الضريبي، حيث يُعد من أهم ركائز الرقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية، ولا يقتصر دوره على كونه نظامًا معلوماتيًا لإدارة الملفات الجبائية، بل يمثل تحولًا جذريًا نحو الإدارة الجبائية الذكية. ويقوم هذا النظام على مركزية المعلومات وربط مختلف الهياكل الجبائية في قاعدة بيانات موحدة، تسمح بتتبع المكلفين عبر مختلف مراحل تعاملهم مع الإدارة. ومن الناحية التحليلية، فإن هذا التكامل المعلوماتي يرفع من مستوى الامتثال الضريبي بشكل غير مباشر، لأنه يقلل من فرص التلاعب أو إخفاء المعلومات، ويجعل المكلف أكثر إدراكًا بأن بياناته خاضعة للمتابعة المستمرة والتحليل الآلي، مما يعزز ما يُعرف بـ"الامتثال القائم على الردع الذكي" بدل الردع التقليدي.

2.2.3 منصة "طابعكم"

في سياق تجسيد استراتيجية الرقمنة الشاملة وعصرنة المرفق العمومي، تم خلال شهر أوت 2024 الإطلاق الرسمي للمنصة الرقمية "طابعكم"، المخصصة للدفع الإلكتروني للطوابع الجبائية واستخراجها عبر الإنترنت. وتهدف هذه المنصة إلى تحسين وتسريع الإجراءات الإدارية، وتوفير عناء التنقل، وتخفيف الأعباء على المواطنين والمؤسسات، مع ضمان أمن وخصوصية المعطيات وحماية سرية المعاملات.

وأتاحت المنصة، في مرحلتها الأولى، للمواطنين إمكانية تسديد حقوق الطابع المرتبطة بجواز السفر الصادر داخل الوطن، وبطاقة التعريف الوطنية، ورخصة السياقة البيومترية، وذلك باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المتمثلة في البطاقة الذهبية وبطاقة الدفع بين البنوك(CIB) ، على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع. كما يمكن الاستفادة من هذه الخدمات عبر الولوج إلى المنصة من خلال الرابط التالي https://tabioucom.mf.gov.dz :

وتم توسيع نطاق هذه الخدمة لتشمل وثائق إدارية أخرى، تتمثل في جواز السفر الصادر خارج الوطن، تأشيرات السفر، السجلات التجارية، عقود النقل، بطاقة الإقامة المؤقتة والشهادات القنصلية.

يُساهم اعتماد منصة "طابعكم" في تعزيز الامتثال الضريبي بشكل ملحوظ من خلال رقمنة إجراءات دفع واستخراج الطوابع الجبائية، حيث أدت إلى تبسيط المسار الإداري وتقليص التعقيدات التي كانت تواجه المكلفين بالضريبة، مما شجّع على الالتزام الطوعي بالواجبات الجبائية. كما ساهمت في تقليل التكاليف المرتبطة بالتنقل والوقت، بفضل إتاحة الخدمة عن بُعد وعلى مدار الساعة، وهو ما يرفع من مستوى الاستجابة والالتزام. إضافة إلى ذلك، تعزز المنصة مبدأ الشفافية من خلال توثيق المعاملات إلكترونيًا وإمكانية تتبعها، الأمر الذي يقلل من الأخطاء ويحد من الممارسات غير القانونية مثل الغش أو التهرب الضريبي. ومن جانب آخر، توفر البيانات الرقمية الناتجة عنها قاعدة معلومات دقيقة تساعد الإدارة الجبائية في تحسين آليات الرقابة والتحليل

واتخاذ القرار، بما يرفع من كفاءة التحصيل الجبائي. وعليه، فإن "طابعكم" لا تمثل مجرد أداة تقنية، بل تعد وسيلة فعالة لدعم الامتثال الضريبي وترسيخ علاقة قائمة على الثقة والفعالية بين الإدارة والمكلفين. (طابعكم- تسديد الطوابع الجبائية عن بعد، 2026)

3.2.3 المنصة الرقمية "قسيمتك"

يمثل إطلاق منصة "قسيمتك" خطوة متقدمة في مسار رقمنة الإدارة الجبائية، حيث تسعى المديرية العامة للضرائب من خلالها إلى تطوير خدمات رقمية فعّالة تستجيب لتطلعات المواطنين، مع احترام معايير الأمان والنجاعة. وتندرج هذه المبادرة ضمن جهود تبسيط الإجراءات الضريبية، إذ تتيح لمالكي المركبات اقتناء قسيمة السيارات عن بُعد، مع إمكانية تحميلها مرفقة بوصل الدفع بكل سهولة، وذلك على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني مثل البطاقة الذهبية وبطاقة الدفع بين البنوك.(CIB)

كما أنه لم يعد إلزاميًا إلصاق القسيمة على الزجاج الأمامي للمركبة عند اقتنائها إلكترونيًا، غير أن الاحتفاظ بها مرفقة بوصل الدفع، سواء بصيغة رقمية أو ورقية، يبقى ضروريًا لتقديمها عند إجراء عمليات الرقابة من قبل الأعوان المؤهلين. وفي هذا السياق، عملت المديرية العامة للضرائب على وضع نظام معلوماتي يضمن تبادل البيانات المرتبطة بقسائم السيارات المقتناة عن بُعد مع مختلف الجهات الرقابية، بما يعزز فعالية المتابعة والرقابة. إضافة إلى ذلك، تم توفير خدمة دعم ومرافقة للمستخدمين عبر البريد الإلكتروني المخصص لهذا الغرض.

يظهر أثر منصة "قسيمتك" على الامتثال الضريبي بصورة أعمق من مجرد تبسيط الخدمة، إذ تساهم في إعادة تشكيل سلوك المكلفين واتجاهاتهم نحو الالتزام. فمن خلال إتاحة اقتناء قسيمة السيارات والدفع الإلكتروني على مدار الساعة، يتم تقليص القيود الزمنية والمكانية التي كانت تعيق الامتثال، ما يدفع عددًا أكبر من الملزمين إلى التسديد في الآجال القانونية بدل التأجيل أو الإهمال. كما يؤدي تقليص الاحتكاك المباشر مع الإدارة إلى الحد من التعقيدات الإجرائية والبيروقراطية، وهو عامل مهم في تعزيز الامتثال الطوعي.

إضافة إلى ذلك، ينعكس الطابع الرقمي للمنصة على مستوى الشفافية، حيث تُسجل جميع العمليات بشكل آلي وقابل للتتبع، مما يقلل من احتمالات الخطأ أو التلاعب، ويحد من الممارسات غير الرسمية المرتبطة بالتعاملات النقدية. هذا التوثيق الإلكتروني يسهّل أيضًا على الإدارة الجبائية عمليات المراقبة والتحقق، ويُعزز من فعالية الرقابة اللاحقة، ما يخلق نوعًا من الردع غير المباشر تجاه حالات التهرب.

ومن جانب آخر، تتيح المنصة تحسين جودة العلاقة بين المكلف والإدارة، من خلال تقديم خدمة سريعة وواضحة، مدعومة بإمكانية الاحتفاظ الرقمي بالقسيمة ووصل الدفع، الأمر الذي يعزز الثقة في النظام الجبائي. كما أن ربط المنصة بأنظمة تبادل المعلومات مع الجهات الرقابية يسمح بالكشف السريع عن حالات عدم الامتثال، ويُحسن من دقة البيانات الجبائية المتاحة.

وعليه، فإن منصة "قسيمتك" لا تقتصر على كونها أداة لتحديث الخدمة، بل تُعد آلية فعالة لتعزيز الامتثال الضريبي من خلال تقليل تكاليف الالتزام، دعم الشفافية، تحسين الرقابة، وترسيخ الثقة بين الإدارة والمكلفين، وهو ما ينعكس في النهاية على رفع مستوى التحصيل الجبائي. (قسيمتك-اقتناء قسيمة السيارات عن بعد،، 2026)

4. و اقع تطبيق الرقمنة الجبائية في مؤسسة نوربانتورو أثرها على الامتثال الضريبي

بعد استعراض الإطار النظري المتعلق برقمنة الإدارة الجبائية ومختلف المفاهيم المرتبطة بها، وكذا إبراز دورها في تعزيز الامتثال الضريبي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، تبرز الحاجة إلى تدعيم هذا الجانب النظري بدراسة تطبيقية

تعكس واقع الممارسة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. فالدراسات التطبيقية تُعد وسيلة أساسية للتحقق من مدى تجسيد الإصلاحات الرقمية على أرض الواقع، وقياس انعكاساتها الفعلية على أداء المؤسسات في مجال الوفاء بالتزاماتها الجبائية، ومدى مساهمتها في تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليص التكاليف والآجال، والرفع من مستوى الشفافية والامتثال الضريبي.

وانطلاقًا من ذلك، تم إجراء دراسة تطبيقية على مؤسسة "نور بانتور" باعتبارها إحدى المؤسسات الصناعية الجزائرية التي تخضع للالتزامات الجبائية التي تفرض عليها تواصلاً مستمرًا مع الإدارة الجبائية. ويستند اختيار هذه المؤسسة إلى طبيعة نشاطها وحجم تعاملاتها الجبائية، مما يجعلها نموذجًا مناسبًا لدراسة أثر التحول الرقمي الذي عرفته الإدارة الجبائية الجزائرية على مستوى الامتثال الضريبي للمؤسسات الاقتصادية.

1.4 تقديم المؤسسة

قبل التطرق إلى تحليل أثر رقمنة الإدارة الجبائية على الامتثال الضريبي داخل المؤسسة محل الدراسة، يجدر تقديم نبذة تعريفية عنها، وذلك من خلال عرض أهم البيانات المتعلقة بهويتها القانونية، وطبيعة نشاطها، وموقعها، وخصائصها العامة، بما يسهم في توفير تصور واضح عن البيئة التي أُجريت فيها الدراسة التطبيقية.

وانطلاقًا من ذلك، سيتم فيما يلي تقديم نبذة تعريفية عن مؤسسة "نور بانتور" محل الدراسة:

- **الاسم التجاري :**مؤسسة نور بانتور.
- **التسمية القانونية :**شركة ذات مسؤولية محدودة .(SARL)
- **رقم السجل التجاري:** 17B0524970
- **تاريخ التأسيس** 07 نوفمبر 2017 .
- **آخر تعديل بالسجل التجاري** 29أفريل 2025 .
- **طبيعة الملكية :**مؤسسة تابعة للقطاع الخاص .
- **الجنسية :**جزائرية .
- **رأس المال الاجتماعي** 20,000,000 دينار جزائري .
- **المقر الاجتماعي :**المنطقة الصناعية، المحل رقم 75، بلدية القليعة، ولاية تيبازة .
- **الرمز البريدي** : 42400
- **تاريخ بداية النشاط** 07 نوفمبر 2017 .
- **رقم التعريف الجبائي .(NIF):** 001742052497048
- **رقم التعريف الإحصائي .(NIS):** 001742350015160
- **مجال النشاط :**صناعة الدهون، والبرنيق، ومواد الصباغة، وأحبار الطباعة .
- **طبيعة النشاط :**مؤسسة صناعية متخصصة في إنتاج وتصنيع المواد الكيميائية الموجهة للاستخدامات الصناعية والتجارية .

وكما ذكرنا سبقا أنه تم اختيار المؤسسة نظرًا لكونها مؤسسة صناعية تخضع لمختلف الالتزامات الجبائية، وتعتمد على الخدمات الرقمية التي توفرها الإدارة الجبائية في إنجاز جزء من تعاملاتها الضريبية، مما يجعلها نموذجًا مناسبًا لدراسة أثر رقمنة الإدارة الجبائية على الامتثال الضريبي.

2.4 و اقع مؤسسة نوربانتورقبل رقمنة الإدارة الجبائية

قبل اعتماد الإدارة الجبائية للخدمات الرقمية، كانت مؤسسة نور بانتور تعتمد بشكل كامل على الإجراءات التقليدية في الوفاء بالتزاماتها الجبائية، حيث كانت جميع عمليات التصريح والدفع تتم حضوريًا لدى مفتشية وقباضة الضرائب المختصة. ونظرًا لطبيعة نشاطها الصناعي، تخضع المؤسسة لعدة التزامات ضريبية شهرية، حيث كانت المؤسسة تقوم كل شهر بإعداد التصريح الضريبي المتعلق بضريبة الدخل الإجمالي (IRG) والرسم على القيمة المضافة (TVA)، ثم تتوجه إلى مصالح الضرائب لإيداعه وتسديد المبالغ المستحقة. وكانت هذه الضرائب تُصرح وتُدفع من خلال مطبوع ورقي موحد يجمع مختلف الضرائب والرسوم المستحقة، وهو ما يعرف بتصريح سلسلة G50.

وكانت هذه الإجراءات تتطلب إعداد الوثائق يدويًا، ثم التنقل إلى قباضة الضرائب، والانتظار لإتمام عملية إيداع التصريح وتسديد المستحقات، قبل الحصول على وصل يثبت عملية الدفع. وقد كانت هذه الطريقة تستغرق وقتًا وجهدًا معتبرين، خاصة مع تكرار العملية بصورة شهرية، فضلًا عن احتمال حدوث أخطاء عند ملء البيانات أو تأخر المؤسسة في إتمام الإجراءات خلال فترات الضغط، وهو ما قد يعرضها لغرامات أو جزاءات جبائية.

كما أن اعتماد الوثائق الورقية كان يفرض على المؤسسة الاحتفاظ بأرشيف ورقي للتصريحات ووصولات الدفع، الأمر الذي يزيد من الأعباء الإدارية ويصعب عملية الرجوع إلى الوثائق عند الحاجة. لذلك، كانت المؤسسة مطالبة بتخصيص وقت وموارد بشرية لإنجاز هذه الإجراءات، على حساب أنشطة أخرى ذات قيمة مضافة.

ومن ثم، فإن واقع المؤسسة قبل رقمنة الإدارة الجبائية يعكس طبيعة الإجراءات التقليدية التي كانت تعتمد على الحضور الشخصي والمعاملات الورقية، وهو ما جعل عملية الامتثال الضريبي أكثر استهلاكًا للوقت والجهد. وقد شكل هذا الواقع أحد الدوافع الأساسية لتبني الإدارة الجبائية لمسار الرقمنة، بهدف تبسيط الإجراءات، وتقليص الأعباء الإدارية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، وهو ما سيتم تناوله في المحور الموالي عند استعراض واقع المؤسسة بعد رقمنة الإدارة الجبائية.

3.4 و اقع مؤسسة نوربانتوربعد رقمنة الإدارة الجبائية

في إطار مساعي الدولة الجزائرية إلى تحديث الإدارة الجبائية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، شرعت مؤسسة **نور بانتور** في الاستفادة من الخدمات الرقمية التي وفرتها الإدارة الجبائية، الأمر الذي أحدث تحولًا في كيفية تسيير التزاماتها الضريبية. فبعد أن كانت معظم الإجراءات تتم وفق الأسلوب التقليدي القائم على التنقل إلى مصالح الضرائب وإيداع التصريحات ورقيًا، أصبحت المؤسسة تعتمد على المنصات الرقمية في إنجاز جزء كبير من معاملاتها الجبائية.

وتتمثل أبرز مظاهر هذا التحول في اعتماد المؤسسة على منصة **جبايتك(Jibaytic)** ، التي أتاحت لها إعداد وإرسال التصريحات الجبائية إلكترونيًا دون الحاجة إلى التنقل المتكرر إلى قباضة الضرائب. كما أصبح بإمكان المؤسسة إنجاز التصريحات الدورية الخاصة بضريبة الدخل الإجمالي (IRG) والرسم على القيمة المضافة(TVA) ، إضافة إلى التصريحات السنوية المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات(IBS) ، عبر الوسائط الرقمية التي وفرتها الإدارة الجبائية، مع إمكانية متابعة وضعية التصريحات والاطلاع على مختلف المعلومات الجبائية بصورة أكثر سرعة وسهولة.

ولإبراز الطريقة التي تعتمدها المؤسسة في أداء التزاماتها الجبائية بعد الرقمنة، سيتم فيما يلي عرض مثال تطبيقي يتعلق بعملية التصريح والدفع الإلكتروني للضرائب الخاصة بشهر فيفري 2026، وذلك بهدف توضيح مختلف المراحل التي تمر بها العملية، وإبراز الدور الذي تؤديه الرقمنة في تسهيل الامتثال الضريبي داخل المؤسسة.

1.3.4 مثال تطبيقي لعملية التصريح والدفع الإلكتروني للضرائب الخاصة بشهر فيفري 2026

تجدر الإشارة إلى أن المنصة الإلكترونية للإدارة الجبائية المعتمدة من طرف مؤسسة نور بانتور متاحة باللغة الفرنسية، وهو ما ينعكس على مختلف الواجهات والبيانات المعروضة أثناء عملية التصريح والدفع الإلكتروني. ولتسهيل فهم مراحل الدراسة التطبيقية وتمكين القارئ من متابعة مختلف الإجراءات، سيتم ترجمة الجداول والبيانات الواردة في المنصة إلى اللغة العربية، مع الحفاظ على مضمونها الأصلي، وذلك دون المساس بالمحتوى أو بالبيانات المعتمدة في الدراسة.

تتم عملية الامتثال الجبائي عبر منصة جبايتك وفق مرحلتين أساسيتين :

- **التصريح الإلكتروني** :تقوم المؤسسة بإدخال بيانات رقم الأعمال والضرائب القابلة للخصم إلكترونياً عبر المنصة .
- **الدفع الإلكتروني** :بعد التصريح، يتم تسديد المبلغ المستحق واستخراج وصل الدفع إلكترونياً دون الحاجة إلى التنقل إلى مصالح الضرائب.

وفي هذا الإطار، سيتم عرض كيفية تصريح وتسديد الرسم على القيمة المضافة (TVA) الخاص بشهر فيفري 2026، وذلك لإبراز دور الرقمنة في تبسيط إجراءات الوفاء بالالتزامات الضريبية وتعزيز الامتثال الضريبي.

جدول 1: التصريح الإلكتروني للرسم على القيمة المضافة TVA

رمز العملية	فئة الإيرادات	المبلغ الواجب دفعه (دج)
E3B96	إجمالي الحقوق المستحقة	239.496
E3B97	نسبية التسوية "زيادة"	0
E3B99	إعادة إدماج الخصم	132.772
E3B100	إجمالي المبالغ المستحقة	239.496
E3B110	إجمالي الخصومات	132.772
E3B120	الرسم على القيمة المضافة الواجب دفعه عن الشهر	**106.724**
E3B130	الرصيد المرحل إلى الشهر الموالي	0
إجمالي الرسم على القيمة المضافة الواجب دفعه		**106.724دج**

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على التصريح الإلكتروني للرسم على القيمة المضافة (TVA) المستخرج من منصة **جبايتك** الخاصة بالمديرية العامة للضرائب، مؤسسة نور بانتور، فيفري 2026.

يبين الجدول أن المؤسسة قامت أولاً بإجراء التصريح الإلكتروني بالرسم على القيمة المضافة عبر منصة جبايتك، من خلال إدخال رقم الأعمال الخاضع للضريبة وقيمة الخصومات المسموح بها. وبعد معالجة المعطيات آلياً من طرف المنصة، تم تحديد مبلغ الرسم على القيمة المضافة الواجب دفعه والمقدر بـ **106.724دج**

وفي مرحلة ثانية، قامت المؤسسة بتسديد المبلغ المستحق واستخراج وصل الدفع هذا المبلغ إلكترونياً عبر المنصة نفسها كدليل على إتمام العملية، وفيما يلي نموذج لوصل الدفع الإلكتروني للرسم على القيمة المضافة لشهر فيفري 2026.

يوضح الجدول التالي وصل الدفع الإلكتروني الخاص بالرسم على القيمة المضافة (TVA) لشهر فيفري 2026، والذي تم استخراجه عبر المنصة الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب. ويتضمن الوصل مختلف البيانات المتعلقة بالمكلف بالضريبة، من بينها الرقم التعريفي الجبائي، واسم المؤسسة، وفترة التصريح، ومبلغ الرسم المستحق، بالإضافة إلى تاريخ وساعة إصدار وصل

بالدفع. وقد بلغ مبلغ الرسم على القيمة المضافة الواجب تسديده 106,724.00دج، دون تسجيل أي غرامات تأخير، مما يعكس احترام المؤسسة للآجال القانونية الخاصة بالتصريح والدفع.

جدول 2: وصل الدفع الإلكتروني للرسم على القيمة المضافة TVA

إشعار بالدفع بتاريخ 16. 03. 2026 على الساعة 09:02:56 **الرقم التعريفي الجبائي: 00174205249704800000** **التسمية الاجتماعية: شركة ذات مسؤولية محدودة نور بانتور** **العنوان: منطقة النشاط مز افران، القليعة 42003** **رقم التصريح: 100029764139** **الفترة: من 2026/02/01 إلى 2026/02/28**	
مجال الضريبة	**الرسم على القيمة المضافة – (TVA) النظام العام**
مبلغ الضريبة المستحقة	**106,724.00دج**

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على وصل الدفع الإلكتروني للرسم على القيمة المضافة (TVA) المستخرج من منصة **جبايتك** الخاصة بالمديرية العامة للضرائب، مؤسسة نور بانتور، فيفري 2026.

وتبرز هذه الوثيقة الأثر الإيجابي لرقمنة الإدارة الجبائية في تسهيل الامتثال الضريبي، إذ مكنت مؤسسة نور بانتور من الاطلاع على المبالغ المستحقة، وإنجاز إجراءات الدفع إلكترونيًا، والحصول على وصل رسمي يتضمن جميع البيانات المتعلقة بالعملية دون الحاجة إلى التنقل إلى مصالح الضرائب. كما ساهمت الرقمنة في تقليص الوقت والجهد، والحد من الإجراءات الورقية، وتحسين سرعة تنفيذ المعاملات، وتعزيز دقة حفظ البيانات، بما ينعكس إيجابًا على كفاءة الإدارة الجبائية ومستوى امتثال المكلفين بالضريبة.

لا يقتصر استخدام مؤسسة نور بانتور للمنصة الإلكترونية "جبايتك" على تسديد الرسم على القيمة المضافة (TVA) فقط، بل تعتمدها كذلك في تسديد الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) المقتطعة من أجور العمال. وتتم العملية وفق نفس الإجراءات الإلكترونية، حيث يتم إعداد التصريح، ثم تسديد المبلغ المستحق عبر المنصة الإلكترونية، وأخيرًا إصدار وصل بالدفع، دون الحاجة إلى التنقل إلى مصالح الضرائب.

جدول 3: التصريح للضريبة على الدخل الإجمالي – (IRG) الأجور والمرتبات

رمز العملية	فئة الدخل	الدخل الخاضع للضريبة (دج)	معدل الضريبة	المبلغ الواجب دفعه (دج)
E2L20	الأجور والمرتبات المدفوعة من طرف المستخدمين	372,989	الجدول التصاعدي	10,029
E2L30	العمال المقيمون	372,989	الجدول التصاعدي	10,029
E2L40	العمال غير المقيمين	0	الجدول التصاعدي	0
E2L50	منح المردودية والمكافآت والتسويات ذات الدورية غير الشهرية	0	10%	0
E2L60	المبالغ المدفوعة للأشخاص الذين يمارسون نشاطًا إضافيًا في التعليم أو البحث أو الحراسة أو المساعدة بصفة مؤقتة	0	10%	0
المجموع				10,029

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على التصريح الإلكتروني للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) المستخرج من منصة جبايتك الخاصة بالمديرية العامة للضرائب، مؤسسة نور بانتور، فيفري 2026.

يتضح من الجدول أن منصة "جبايتك" توفر عرضًا مفصلًا لجميع البيانات المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) ، بما في ذلك الدخل الخاضع للضريبة، وفئات المكلفين، ومبلغ الضريبة المستحقة. ويساهم هذا التنظيم الإلكتروني في تحسين دقة التصريحات والحد من الأخطاء عند احتساب الضريبة، كما يتيح للإدارة الجبائية الاطلاع على المعلومات والتحقق منها بصورة فورية، مما يعزز فعالية الرقابة الجبائية ويكرس مبدأ الشفافية. وبالتالي، ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية في تسهيل امتثال مؤسسة نور بانتور لالتزاماتها الضريبية، من خلال توفير بيئة رقمية تضمن سرعة تبادل المعلومات ودقة معالجة البيانات.

وعلى غرار التصريح وتسديد الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والرسم على القيمة المضافة(TVA) ، تعتمد مؤسسة نور كذلك على منصة "جبايتك" الإلكترونية لتسديد الأقساط التقديرية المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات (IBS) ويأتي هذا في إطار تبني المؤسسة لآليات الرقمنة الجبائية التي وضعتها الإدارة الضريبية الجزائرية بهدف تسهيل الوفاء بالالتزامات الجبائية، وتبسيط إجراءات التصريح والدفع، وتقليص الوقت والجهد والتكاليف المرتبطة بالإجراءات التقليدية. ويبين الجدول الآتي تفاصيل القسط التقديري المسدد من طرف المؤسسة خلال الفترة محل الدراسة.

جدول 4: التصريح للضريبة على أرباح الشركات IBS

رمز العملية	فئة الإيرادات	الإيرادات الخاضعة للضريبة (دج)	النسبة	المبلغ الواجب دفعه (دج)
E1B70	فائض الدفعات السابقة القابلة للخصم	0	-	0
E1B80	مبلغ القسط الاحتياطي الأول	435.725	30%	130.718
E1B81	مبلغ القسط الاحتياطي الثاني	**0**	-	**0**
E1B82	مبلغ القسط الاحتياطي الثالث	**0**	-	**0**
E1B83	الأقساط المسددة من طرف الشركات غير المقيمة	**0**	0,50%	**0**
المجموع	إجمالي الأقساط الاحتياطية للضريبة على أرباح الشركات(IBS)			130.718

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على التصريح الإلكتروني للضريبة على أرباح الشركات (IBS) المستخرج من منصة جبايتك الخاصة بالمديرية العامة للضرائب، مؤسسة نور بانتور، فيفري 2026.

ويتضح من خلال الجدول أن مؤسسة نور قامت بتسديد القسط التقديري الأول للضريبة على أرباح الشركات (IBS) عبر منصة "جبايتك" الإلكترونية خلال الآجال القانونية المحددة، مما يعكس التزام المؤسسة بواجباتها الجبائية واستفادتها من الخدمات الرقمية التي توفرها الإدارة الجبائية. أما فيما يخص الأقساط التقديرية الأخرى، فسيتم تسديدها وتسجيلها خلال الآجال القانونية المقررة لذلك، بما يضمن استمرارية امتثال المؤسسة لمختلف التزاماتها الضريبية.

في إطار استكمال الالتزامات الجبائية السنوية، تلتزم المؤسسة بإعداد وإيداع التصريح السنوي الإجمالي(ERA) ، الذي يتضمن مختلف المؤشرات الجبائية ونظراً لأهمية هذا التصريح في تقييم مدى امتثال المؤسسة لالتزاماتها الجبائية، تم الاعتماد في هذه الدراسة التطبيقية على بيانات سنة 2025، وذلك لعدم اكتمال السنة المالية 2026 وعدم توفر جميع المعطيات المتعلقة بها عند إنجاز هذه الدراسة. وفيما يلي عرض لبيانات التصريح السنوي الإجمالي (ERA) الخاص بالمؤسسة محل الدراسة.

يوضح الجدول 5 ملخص البيانات المالية والمحاسبية الخاصة بمؤسسة نور بانتور، والتي تتضمن أهم المؤشرات المتعلقة بنشاطها الاقتصادي ووضعيتها المالية، على غرار رقم الأعمال، والنتيجة المحاسبية، والنتيجة الجبائية، والمخزون، والأموال الخاصة، وأعباء المستخدمين، وغيرها من البيانات التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية في دراسة الوضعية الجبائية للمؤسسة.

ويبرز هذا الجدول الدور الذي تؤديه رقمنة الإدارة الجبائية في تجميع المعلومات المالية للمكلفين بالضريبة داخل منصة إلكترونية موحدة، حيث أصبحت الإدارة الجبائية قادرة على الاطلاع على مختلف البيانات المحاسبية والجبائية للمؤسسة بطريقة فورية ومنظمة، دون الحاجة إلى مراجعة الملفات الورقية أو طلب الوثائق في كل مرة. كما تتيح هذه البيانات للإدارة الجبائية إجراء المقارنات والتحقق من مدى تطابق التصريحات المقدمة مع المعلومات المالية للمؤسسة، مما يعزز دقة المراقبة الجبائية ويحد من الأخطاء أو التصريحات غير المطابقة.

جدول 5: التصريح السنوي الإجمالي للمؤسسة(ERA) لمؤسسة نوربانتور

البيان	القيمة (دج)
رقم الأعمال الصافي بعد الخصومات والتخفيضات	49,116,155
رصيد الزبائن	1,810,868
مخصصات الزبائن	0
مخصصات المخزون	0
قيمة المخزون	86,067,304
الأموال الخاصة	50,569,502
النتيجة الصافية المحاسبية للسنة المالية	1,254,175
الأرباح الموزعة	0
رقم الأعمال(C.A)	49,116,155
النتيجة التشغيلية	1,739,069
المناولة العامة	0
استهلاكات الدورة	42,874,599
استهلاكات أخرى	389,474
خدمات أخرى	675,478
الأعباء الاستثنائية	0
النتيجة العادية	1,689,901
الإيرادات المالية	5,147
التثبيتات المالية	0
الخسارة المحاسبية	0
النتيجة الجبائية	2,292,745
أعباء المستخدمين	7,367,237
تعويضات المسيرين	0

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مؤسسة نور بانتور، نموذج .**ERA (États Récapitulatifs Annuels)**

ومن جهة أخرى، تستفيد المؤسسة من هذا النظام الرقمي من خلال تسهيل عملية التصريح بالبيانات المالية وإرسالها إلكترونيًا، مع إمكانية الرجوع إليها عند الحاجة، وهو ما يساهم في تقليص الوقت والجهد المبذولين في إعداد الملفات الجبائية، وتحسين تنظيم المعلومات المحاسبية، وضمان احترام الآجال القانونية للتصريح والدفع.

وعليه، فإن نموذج **ERA** لا يقتصر على كونه بيانًا يتضمن مؤشرات مالية فقط، بل يمثل إحدى أدوات الرقمنة التي تُمكن الإدارة الجبائية من الحصول على رؤية شاملة ودقيقة حول الوضعية المالية والجبائية للمؤسسة، مما يعزز الشفافية، ويرفع من مستوى الامتثال الضريبي، ويُحسن جودة العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية.

5.الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تسهيل الامتثال الضريبي، تبيّن أن التحول الرقمي أصبح أحد أهم التوجهات الإصلاحية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية من أجل تحديث الإدارة الجبائية وتحسين جودة خدماتها، وذلك من خلال الانتقال من الأساليب التقليدية إلى الأنظمة الإلكترونية التي تساهم في تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة التسيير.

وقد أظهرت الدراسة أن رقمنة الإدارة الجبائية تمثل آلية فعالة لتطوير العمل الجبائي، لما توفره من مزايا تتمثل في تقليص الوقت والجهد والتكاليف، وتسريع معالجة الملفات الجبائية، إضافة إلى تعزيز الشفافية وتحسين التواصل بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة. كما تبين وجود علاقة تكاملية وإيجابية بين الرقمنة والإدارة الجبائية، حيث ساهمت التكنولوجيا الرقمية في رفع مستوى فعالية الإدارة وتحسين أدائها في تحصيل الإيرادات الجبائية.

ومن خلال الدراسة التطبيقية لمؤسسة نور بانتور، تبيّن أن استخدام منصة "جبايتك" قد ساهم بشكل واضح في تعزيز امتثال المؤسسة لالتزاماتها الضريبية، من خلال تسهيل عمليات التصريح والتسديد الإلكتروني للضرائب، وتقليص الأخطاء الإدارية، وضمان احترام الآجال القانونية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على العلاقة بين المؤسسة والإدارة الجبائية.

وعليه، يمكن القول إن نتائج الدراسة أكدت صحة الفرضيات المطروحة، إذ ثبت أن رقمنة الإدارة الجبائية تعد عاملاً أساسياً في تحسين الأداء الجبائي وتسهيل الامتثال الضريبي للمؤسسات الاقتصادية. ورغم النتائج الإيجابية المحققة، فإن نجاح هذا المسار يظل مرتبطاً بمواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الأمن المعلوماتي، وتكثيف برامج التكوين والتحسيس لفائدة المكلفين بالضريبة، بما يضمن تحقيق إدارة جبائية رقمية أكثر كفاءة وفعالية في الجزائر.

6. قائمة المراجع:

1. .David L. Rogers .(2016) .*Digital Transformation Playbook* .New York: Columbia Business School Publishing.
2. Simon James .(2015) .*Principles of Tax Administration* .London: Fiscal Publications.
3. Venkat Venkatraman .(2017) .*The Digital Matrix* .New York: LifeTree Media.
4. *جبايتك التصريح والدفع عن بعد*. (16 03, 2026). تم الاسترداد من وزارة المالية: https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/
5. سليم بوقرة. (2021). *التحول الرقمي في المؤسسات العمومية*. الجزائر: دار هومة.
6. *طابعكم- تسديد الطوابع الجبائية عن بعد*. (16 03, 2026). تم الاسترداد من وزارة المالية المديرية العامة للضرائب: https://tabioucom.mf.gov.dz/accueil
7. عبد القادر عرابة. (2017). *النظام الجبائي في الجزائر: دراسة تحليلية*. الجزائر: دار بلقيس.
8. عبد الكريم طالب. (2018). *القانون الجبائي الجزائري*. الجزائر: دار هومة.
9. *قسيمتك-اقتناء قسيمة السيارات عن بعد*. (16 03, 2026). تم الاسترداد من الوزارة المالية المديرية العامة للضرائب: https://qassimatouka.mf.gov.dz/home
10. محمد الصغير بعلي. (2017). *الوسيط في القانون الجبائي*. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
11. محمد عباس محرزي. (2016). *اقتصاديات الجباية والضرائب*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
12. محمد عبد الفتاح. (2019). *الإدارة الرقمية: مدخل معاصر لتحديث المؤسسات*. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
13. محمود جاسم الصميدعي. (2018). *الإدارة الضريبية الحديثة*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
14. ناصر دادي عدون. (2016). *مبادئ المالية العامة والتشريع الجبائي*. الجزائر: دار المحمدية العامة.
15. ناصر مرزوق. (2019). *مبادئ المالية العامة*. الجزائر: دار هومة.